شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

شرح الصفوي على منظومته في علم الوضع

المؤلف

مصطفى بن محمد الصفوي الشافعي القلعاوي (الصفوي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مسلسلة وجيزة في الأنبياء لها

هذا شرح على الارجوزة الصفوية
في علم الوضع لناظمها رحمه الله
امين

وقف وحبس وسبل هذا الشرح الفريد الفاضل الشيخ
مصطفى الصفوي على طلبة العلم وجعل مقره عند بيت الشيخ
احمد ابي المرصوم الشيخ محمد السعيدي الحنفي الحنفي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد فيقول أيسر الزلات والمساوي مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي
هذا شرح على منظومتي في علم الوضع عملته ليشتغل به المبتدؤون من الطلبة
راجيا من الله القبول والفوز بالمأمول فأقول قال الراجز رحمه الله تعالى

حمدا لرب واضع اللغات وأفضل السلام والصلاة
للمصطفى الموصول بالمختار وآله وصحبه الأطهار

الحمد لغة الثناء باللسان وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد
أو غيره والرب المالك والسلام التحية اللائقة به صلى الله عليه وسلم والصلاة من
الله الرحمة المقرونة بالتعظيم والمصطفى المختار مفتعل من الصفو وهو الخلوص
من الكدر والمختار السؤدد والعلو والمراد بالآل كل مؤمن تقي والصحب من صحب صاحبه
وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به يقظة في حياة كل منهما وآثر في
التعبير بواضع اللغات وبالموصول مراعاة الاستهلال ثم قال

وبعد فاعذر هذه عجالة في الوضع ألفتها مع الحزالة
جعلتها وسلم للمبتدي تحفظها الكل متن يهتدي
فكن لما يلقى إليك واعي وأصغ لما أقول باستماع

بعد نوتي بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب أخراي من عرض إلى عرض آخر
وأشار بقوله عجالة إلى أن هذه الأرجوزة منظومة من غير مهلة وتأنٍ أي فأن وقع
فيها بعض تساهل كأنت العجلة عذرا وقوله في الوضع أي في علم الوضع والتأليف
وضع شيء على شيء لمناسبة فهو أخص من التركيب لأنه وضع شيء على شيء ولو لغير مناسبة
والمبتدي من لم يصل إلى تحرير المسألة فإن وصل إليه فهو المتوسط إن لم يصل إلى الترجيح
فإن وصل إليه فهو المنتهي والأصغا الاستماع إلى ما يصعب استماعه كالمصوت من
مكان بعيد ثم قال الوضع جعل الشيء ضمن حيز معين أي لغة فتعبير

أشار إلى أن الوضع لغة جعل الشيء في حيز معين ويطلق ويراد به الإسقاط والترك والكذب
وضرب من السير يقال وضعت عنه دينه أسقطته ووضعت الشيء بين يديه تركته هناك
ووضع الرجل الحديث افتراه وكذب فيه ووضع البعير يضع وضعا إذا سار ذلك الضرب

المعروف

المعروف من السير أو وضع صاحبه إذا حمله على الوضع ثم قال

وفي اصطلاحهم كغيث الوغى جعل لفظ بإزاء المعنى
لأجل أن يدل أي عليه بنفسه فقط فقل لي إنه

أشار إلى أن الوضع في اصطلاح المبانيين جعل لفظ مشخص أو مضبوط بضابط
كلي بإزاء معناه ليدل عليه بنفسه فقط وذهب الجامي إلى عدم اختصاص الوضع
باللفظ ليشمل الخطوط ونحوها وبقيد فقط خرج غير الحقيقة فلا وضع فيها لتوقفه
بالقرينة فيه المانعة عن إرادة المعنى الأصلي في المجاز وغير المانعة في الكناية ثم قال

وقسموا الوضع إلى قسمين نوعي وشخصي بغير مين
وقسموا النوعي إلى أقسام ثلاثة تأتيك بانتظام

الوضع قسمان شخصي وهو ما وضع لمشخص ونوعي وهو ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع
به وضع صدر صاحب ضابط الكلي كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على
كذا فقد يكون اللفظ الموضوع بالنوع حقيقة وقد يكون مجازا والوضع عند الإطلاق يراد
به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك بتعيين اللفظ بعينه أو بإدراج
في القاعدة الدالة على المتعين وينقسم النوعي من حيث تشخص المعنى وعمومه
وخصوص الوضع وعمومه ثلاثة أقسام خارجة بالاستقرا وأشار لها الناظم بقوله

تعقل الواضع للموضوع له مشخصا بلا شيوع
ودركه الموضوع عاما فاشتهد ودركه بأمر عام قد عهد

أحدها ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا بأن لاحظ صيغة هي نعل وقال
وضعت كل ماض تركيبه من فتح فاء وكسر عينه أو عكسه للدلالة على هذه الصيغة
الثلاثية الماضوية فيكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علما على تلك الصيغة
فهذا وضع نوعي خاص لموضوع له خاص وقد ذكر ذلك الناظم في البيت الأول المذكور
ثانيها ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالمركب الخبري والإنشائي الحقيقي
والمجازي والمجازات والكنايات والمثنى والجمع والمصغر والمنسوب على القول
بوضع المذكورات كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء وكل
مركب إنشائي للدلالة على الطلب وكل لفظ لمعناه الحقيقي جزاء لازم للدلالة على جزئه

حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه اللازم البين فمعناه مراد بتبعا ولازم مراد بالذات

شبكة الألوكة www.alukah.net

من افراد ذلك المعنى المشترك حتى يستعمل فيه ويفهم ويفاد هو منه وذلك باطل لانها
مجازات لا حقايق لها ودفع ذلك التوهم الناظم بهذه الحيثية وهو قوله بحيث لا
لا يفهم ولا يفاد منه الا واحد مخصوصه دون الغير المشترك يعني لا يفاد ذلك بحسب
الوضع وبدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا ثم قال

فدرك هذا المشترك للواضع وسيلة الوضع بلا تنازع

يعني واذا كان الوضع لشخص باعتبار يعقل بامر عام فتعقل الواضع ذلك الامر المشترك
الذي للوضع ووسيلة الى حصوله لا اله الى الامر المشترك الموضوع له ثم قال

فالوضع فيه جنسه كلي موضوعه مشخص جزئي

هذا تفريع على قول الناظم او باعتبار امر عام ويصح تفريعه على قوله فدرك هذا المشترك
الخ ثم كلية الوضع باعتبار انه هو من تسمية المسبب باسم السبب والا فهو باعتبار الموضوع
له وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع جزئي كما سبق اما باعتبار
ما تضمنه مما ذكر فكلي ايضا ويصح ان يكون معنى كلية نفس الوضع بمعنى انه وضع واحد
صورة حيث تحقق بملاحظة واحدة متعدد عند التحقق فكان هذا الوضع امرا واحدا
اندرج تحته امور متعددة كالامر الكلي ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

افراده الموصول والمشير ونحو هذا الذي بسيط
فلفظ ذا مشخص مذكر ملاحظا بامر عام قرروا

يعني ان افراد هذا القسم وهو اللفظ الموضوع مشخص باعتبار امر عام الموصول والمشير
واسم الاشارة وقوله فلفظ ذا مشخص الخ يعني ان مفهوم هذا اي معناه الذي يفهم
منه حسب الوضع ما صدق عليه المشار اليه المشخص الذي لا يقبل الشركة وليس مفهومه
الكلي الذي يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر
مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر الصادق على ذلك
المشار اليه المشخص وعلى ذلك الفرد الاخر وهكذا ثم قال

لكن يفيد الفرد بالقرينة فهي التي له مبينة

اشار بذلك الى ان ما صدق اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يفيد
التشخص والتعين الا بقرينة معينة كالعامل والمجرور في ضروب الجر والمثنى والمثنى

منه

منه في ضروب الاستثناء وصاحبة الاشارة الحسية في اسم الاشارة والمتكلم والمخاطب
وتقدم المرجع في الضمائر والعلم بالغلبة المشخص في الموصول الخ وحاصل افادة كل
الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له ووضعه لا يختص بالواحد لاستوا
المسميات في نسبة الوضع اذ مع اشتراك الكل في تلك اي في نسبة الوضع لا بد في افادة
المعين من امر ينضم اليه يتحصل ذلك المعين وهو المقصود بالقرينة والحاصل
انا اذا رأيت ذات زيد مثلا من لفظ هذا متوقف على امرين الوضع وهو الاصل والقرينة المعينة
ثم قال

واعلم بان اللفظ اما كلي لنحو انسان وما جزئي

اخذ الناظم يقسم اللفظ اي الموضوع الى اقسام وحاصل ما ذكره مجملا ان اللفظ
باعتبار مدلوله اما ان يكون مدلوله كليا وما مدلوله مشخص والاول منه منقسم
الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل والثاني منه منقسم الى العلم والحرف والضمير
واسم الاشارة والموصول والمذكور في هذا البيت تقسيم الى كلي وجزئي لان مدلوله
اما ان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص ويسمى جزئيا حقيقيا كزيد وعمرو
او لا يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو الكلي كانسان فانه يقال على زيد
وبكر وخالد وهكذا ثم قال

والاول اسم جنس قد عرف وعبروا بالذات عنه فاعترف
او حدث وعبروا بالمصدر عنه فكن بما ذكرته خبري
او نسبة بينهما ان تعتبر من طرفي الذات فمشتق ظهر
او تعتبر لها من حدث فهي الفعل عندهم بلا تشابه

يعني ان الاول وهو ما مدلوله كلي اما مدلوله ذات وهو اسم الجنس كرجل ان اريد به
الحقيقة او حدث وهو المصدر فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث
واحد او غير حدث واحد او مركب منهما وهو الذي عبر عنه الناظم بقوله او نسبة
بينهما ودخل تحت قولنا او مركب منهما فعلان الفعل والمشتق وبهما تتم الاقسام
الاربعة ثم المراد بالذات هاهنا ما لا يكون حدثا سواء كان قائما بنفسه او عرضا ولا
مركبا من الحدث ومن غيره سنوضحها احدها الى الاخر والمراد بالحدث معنى قائم بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر كما ذكره الرضي وغيره
ومعنى قيام الامر بالغير تعلق الصفة بالموصوف على وجه خاص كضرب الواقع من زيد
او عليه فانه وصف متعلق به وقول الناظم ان تعتبر من طرفي الذات فمشتق الخ

يعني ان النسبة قسمان لانها ان كانت تعتبر من طرف الذات بان تلاحظ ذات الضارب مثلا أولا ثم تنسب الضرب اليه بان تقول معنى الضارب الذات المنسوب اليها الضرب او الذات المتصفة بالضرب فهذا هو الاسم المشتق او تعتبر من طرف الحدث كان تلاحظ الضرب مثلا اولا في زمان ما من الازمنة ثم تنسبه الى فاعل فهو الفعل يعني مجموع الذات والحدث والنسبة هو الفعل واعلم ان اقسام اللفظ الذي مدلوله كلي الى اسم جنس ومصدر وفعل ومشتق استقرائي حصل بالتتبع العقلي ثم قال

والوضع فادر ان يكن مشخصا فالعلم الشخصي قد تلخصا

يعني ان اللفظ الموضوع لمعنى مشخص اي خاص ان كان الموضوع له مشخصا واحدا ملحوظا مخصوصا بالمشخصات التي تعينه وتميزه فهو العلم الشخصي وبيان ذلك ان معنى زيد لوحظ وتصور ملتبسا بمشخصاته المميزة له عن غيره من طول او قصر وسواد او ضده وغير ذلك ثم وضع اللفظ بازائه ثم قال

وان يكن كليا فاربعة اقسامه فقط لمن تتبع الحرف والموصول والاشارة ثم الضمير فانهم العبارة

يعني ان اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول وعلم من ذلك ان العلم الجنسي خارج عن اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلي وحينئذ فعلم الجنس من قسم اسم الجنس ثم الظاهر من تعبيرات كتب الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس لانهم فسروه بما معناه مشخص فهو الامر العام

فالحرف ما مدلوله في الغير او نفسه فسمي بالضمير ان كان مع قرينة الخطاب كانت وهو فاصغي للصواب او غيره فان تكن حسية فاسم اشارة انت مرضية وان تكن عقلية ترا فذا هو الموصول من غير امترا

اشار الناظم بهذه الابيات الى وجه حصر اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما في هذه الاقسام الاربعة وبيان ان اللفظ المذكور ان كان مدلوله معنى في غيره اي حاصلا في متعلقه يعبر عنه بتمام ذلك الغير اليه فهو الحرف كمن والى وال وحرف الاستفهام في نحو سرت من البصرة الى الكوفة وحا الرجل وهل زيد قائم فان معنى من ابتداء جزئي ثابت للمتكلم ويتوقف فهم ذلك الجزئي من لفظ من على العامل والمجرور وسمي الى تعريف جزئي ثابت للرجل ويتوقف فهم من لفظ الى على مدخولها وهو رجل وسمي هل استفهام جزئي ثابت للمتكلم ويتوقف فهم من لفظ هل على مدخولها وهو زيد قائم وهذا المعنى الجزئي مدلول الحرف المطابقي وفي شرح سجنا الملوي على السمرقندية ان معنى الحرف نسبة جزئية فالمعنى معنى الذهني وهي النسبة بين معنى الحرف الجزئي وبين ما ثبت ذلك المعنى له وقول الناظم او نفسه اي ومدلوله معنى حاصلا في نفسه اي متحصلا بدون انضمام امر اليه فسمي بالضمير اي فهو الضمير ان كانت قرينته في الخاطبة لانه قد سبق لك قريبا ان الالفاظ الموضوعة لمشخصات وضعا عاما

حتما حيث استقبالها الى قرينة الى افادة المعين وذلك نحو انت وهو كما مثل بذلك الناظم فان ما يفيد ارادة المعين من الضمائر من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر والحضور بالنسبة الى المخاطب واضح واما بالنسبة الى الغائب فانما يعتبر سبق مرجعه او تقدير في النفس وقول الناظم او غيره فان تلك الجزئية قد تكون في الخطاب كما مر وقد تكون في غيره اي في غير الخطاب فان كانت حسية بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعض من الاعضاء المحسوسة فهو اسم الاشارة مثل هذا وذلك فان المتكلم بما يراد منه المعنى المعين انما هو الاشارة الحسية واما استعمال اسم الاشارة في لا يدرك الاشارة الحسية كالشخص الغائب والمعاني كلية كانت او جزئية فمجاز لعلاقة الاشارة العقلية كالحسية وتنزيل المعقول منزلة المحسوس وقول الناظم وان تكن عقلية فذا هو الموصول اي فان كانت تلك القرينة فيه عقلية اي الامر المعقلي الذي هو مضمون الصلة بان يشار الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه اي باي طريق من طرق التعيين اما بحضوره في شانه او بمكتوب او نحوه بان يشار بنسبة مضمون صلته اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انسابه اليه معهد اللفظ الذي كانت القرينة المعينة للمراد من هذه الاشارة العقلية الاسم الموصول كالذي والتي فان المعين للمعنى من كل منهما انتساب مضمون صلته اليه المعلوم اقترانها به المعهود بينهما اي للمتكلم والمخاطب واعلم ان الاشارة العقلية لا تفيد التشخص بذاتها بل لابد من حصر مضمون الصلة في واحد فلو اتصف به متعدد لم تفد المراد والحاصل انها لا توجب التعين الا بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كالحصر مضمون الصلة مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة

الألوكة www.alukah.net

ثم قال ومن هنا تعلم ان الحرف لا يستقل بالمعاني عرفا

يعني ان من تبين من التقسيم المذكور حيث قال فيه واللفظ الموضوع لشخص مدلوله اما ان يكون معنى في غيره او ما سبق ان الحرف ما دل على معنى في غيره انه بحكمه لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق ومعنى عدم استقلاله انه غير ملحوظ قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا وملحوظا على انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق فمن للابتداء حال السير وهو كونه مبتدا وللابتداء حال البصرة وهو كونها مبتدا منها ثم قال في قولنا سرت من البصرة

وهذا الاشارة العقلية ايضا لا تفيد للجزئية

يعني ومن التقسيم المذكور تعلم ان الاشارة العقلية المفهومة التي هي قرينة الموصول لا تفيد الجزئية اي التعيين ومنه يوخذ الفرق بين الموصول واسم الاشارة والضمير باه الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد التشخص لان تقييد الكلي وهو الموصول بالكلي وهو الصلة لا يفيد الجزئية وحاصله ان الموصول قبل اقترانه بالقرينة المفيدة للتعيين امر كلي فاذا اقترن بالصلة كان مقيدا بالحدث الكلي الماخوذ من الصلة وتقييده به لا يفيد تشخصه وتعينه اما كون المقيد وهو الصلة كليا فظاهر نظرا الى ان الصلة المجرد فيها النظر عن الاخصار الخارجي لا يزول الا على انتساب مضمون جملة الى ذات من غير تعين واما اعتبار كلية المقيد الذي هو الموصول مع انه مشخص وضعا فمن حيث ان المفهوم للسامع منه وجوده حين الاطلاق ليس الا الامر الذي هو الة لملاحظة المشخصات ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضا فلا يفهم مشخصا خلاف قرينة الخطاب وقرينة الحس فان كلا منهما يفيد التشخص بالنظر الى ذاتهما من غير استعانة بما يصاحبهما بخلافهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين والموصول الما بالية بالاشارة العقلية كليا ثم قال

وعلم الاشخاص قالوا ما وضع الى معين بخارج سمع

اعلم انه قد فهم ايضا من التقسيم المذكور الفرق بين علم الجنس واسم الجنس لكون كل منهما كان علم ذلك مما سبق يحتاج الى تامل دقيق وذكر الناظم هنا تعريفهما لاجل زيادة

الايضاح

الايضاح وناسب حينئذ ان يذكر تعريف علم الشخص وتعريف النكرة تتميما للفايدة وذكر في هذا البيت ان علم الشخص ما وضع لمعين في الخارج كزيد وبكر قال بعضهم ومنه اسما العلوم كالفقه والنحو والتحقيق انهما اسما اجناس لانها تقبل ال والعلم لا يقبلها الا اذا كان علما بالغلبة ثم قال

وما الى معين في الذهن قد وضعوا اعلام جنس اعني
وما الى حقيقة اي مطلقا قد وضعوا اسم جنس حققا

يعني ان علم الجنس ما وضع لمعين في الذهن اي ذهن المخاطب لفظا او تقديرا كما ان حلة الموصول تكون معلومة للمخاطب اي حقيقة معينة في علمه يعني ان الواضع جعل كونها معلومة للمخاطب جزءا من الموضوع له فيدل بذاته على كون الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده بخلاف اسم الجنس فانه ما وضع لمجرد الحقيقة بقطع النظر عن علم المخاطب بها فلا يفيد علمه بها الا بمجرد امر خارج عنه كاللام في الرجل وذلك كاسامة وكاسما اللئب والتراجم كما قال الدماميني وليست محاصل اسم الجنس وان صح اعتباره والاعلم الشخص وان صح اعتباره ايضا لان المسمى لفظ المعم المرتب وان تعودت محالم والشي لا يختلف باختلاف محاله فعلم الجنس نكرة باعتبار الما صدق لتناوله كل فرد على سبيل البدل معرفة لفظا ومفهوما خلافا لقول ابن مالك بتعاجماعة هو ما وضع للماهية من حيث هي لهو نكرة معنى لان الغرض اجراء عليه احكام علم الشخص ثم قال

وقيل ما لشايع في جنسه قلت وذا موييد في نفسه

اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما ما ذكره الناظم اولا وهو الاكثر هو والاصرما ذكره في هذا البيت وهو ما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري والامدي والسعد والرضي من انه ما شاع في جنسه يعني انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها اي موضوع للفرد المنتشر وهذا القول هو الاكثر شهرة بين العوام ولذا قال الناظم وذا موييد اي لكن غلطهم ابن السبكي في جمع الجوامع حيث قال ولا جل توهم الامدي وابن الحاجب ذلك قالا الامر مطلق الماهية كالضرب مما غير قيد امر مجرد من جزييتها كالضرب بسوط او عصى لان المقصود الوجود ولا وجود

الشبكة الألوكة www.alukah.net

للماهية وانما توصف جزئياتها فيكون الامر بها امرا بجزئي لها قال وهو مردود لوجود الماهية بوجود جزئي منها لانها جزؤه وجزأ الموجود موجود انتهى والراجح ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا جتمعان في نحو قولك هذا اسد فان اعتبرت دلالته على الماهية بلا قيد وحدة وغيرها سمي اسم جنس ومطلقا ومع قيد الوحدة الشايعة سمي نكرة وينفرد اسم الجنس فيما اذا كان بلفظ المعرفة كقولهم الرجل خير من المراة قال فيه للتعريف الجنسي ومحصولها في معنى علم الجنس اي حقيقة الرجل الحاضرة في الذهن من غير اعتبار شيء مما صدق عليه من الافراد ثم قال

وما لمفرد مبهم فنكره او للحقيقة قل من قد ذكره

اشار الى ان النكرة موضوعة للمفرد المبهم وهذا مذهب المحققين وقيل هي للحقيقة من حيث هي وعليه فاسم الجنس والنكرة مترادفان كما سلف لك قريبا وافاد الناظم ان هذا القول قل من ذكره من القوم وهو كذلك ثم قال

والفعل باعتبار جزء المعنى كلي وفي ذوات يعني
فجاز ان ينسب اي لواحد منها فاخبر به واسند

اشار الى ان الفعل باعتبار جزء معناه وهو الحدث كلي اي واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبة الى زمان معين الى موضوع معين ففي كليته نظر بل هو جزئي كالحرف ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة اي يصلح للانتساب الى كل من تلك الذوات جاز نسبته الى الخاص منها فيخبر به باعتبار ذلك الحدث وهو بهذا الاعتبار مسند دايما اذ قد اعتبر في مفهومه الاسناد دايما حسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه ثم قال

هذا واما الحرف لا تخبر به وعنه لا تخبر كذا فانتبه

قوله هذا اي افهم الذي ذكر من ان الفعل الحدث كلي يصح ان يخبر به وعنه وباعتبار تمام معناه غير مستقل واما الحرف فلا يصح ان يخبر به في الخارج ولا يخبر عنه لعدم استقلاله لان تعقل معناه في الذهن انما يكون بسبب ملاحظة المتعلق الذي هو الطرفان لا المعنى الكلي واذا كان تعقل معناه وتصوره ذهنا لا يوجد الا بملاحظة المتعلق كان غير مستقل لا يعقل اثباته لغيره ولا يثبت له شيء لذلك ثم قال

واما كذا

واما ذو وفوق كليات وحين الاستعمال جزئيات

لما كان في كتب العربية شبهة مشهورة وهي توهم كون بعض الاسماء اللازمة للاضافة حروفا نبههم ان التزام المضاف اليه فيها انما هو لعدم دلالتها بدونه فاشار الناظم الى دفع ذلك التوهم بذكر الفرق بين الاسماء المذكورة وبين الحروف من جهة اشتراكها في التزام ذكر المتعلق وهو ان مثل ذو وفوق مفهومهما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في معنيين جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب والعلو اي مطلق الصاحب ومطلق العلو لعروض الاضافة كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة فظهر التفرقة بين ذو وفوق وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئي مشخص كما سبق وذو وفوق وضعا لمعنى كلي واعلم انه لا يوقعك في شك تعاريف الالفاظ بعضها مكان بعض اما بالتجوز او بمقتضى الوضع الترتيبي فيجعل الكلي المستعمل في الجزئي جزئيا والفعل المستعمل في المعنى الاسمي اسما واسم الاشارة المستعمل في الكلي يجاز الكليا وذلك لان المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما الحال الوصفي لا الاستعمال فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال اردت به زيدا فيحتمل ان يفهم انه جزئي لاستعماله في الجزئي وكذا اذا احضر حفظ التوراة في بلدة مثلا في زيد فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منها ومن العلم الشخصي كزيد ووجه دفع دعوى الاتحاد بين ذو مال وزيد اذ المعتبر في الالفاظ الحال الوصفي كما تقرر فالموضوع له في ذو مال كلي واذا استعملها هنا في قولنا جاءني ذو مال في مشخص وهو زيد فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي لوضعه لذلك المشخص والله اعلم ثم قال

والحمد لله وصلى ربي على النبي واله واصحبه
في بدء قول الصفوي مصطفى وختمه ما راق نظم ووصفا

ختم الناظم ارجوزته بالحمد كما بداها به ليحوز فضيلة الاتمام واردفه بالصلاة على النبي سيدنا محمد سيد الانام وعلى اله وصحبه الكرام لاحراز اجر ذلك وفيها وتيمنا في البدء والختام ثم على يد جامعه الفقير مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي غفر الله له التبعات والمساوي امين امين

شبكة الألوكة www.alukah.net